

## الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر

### Financial Inclusion and Economic

### Performance with Case Study Egypt

الاء القاضي \*

#### ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحديد دور الشمول المالي في الأداء الاقتصادي وبخاصة في مصر خلال الفترة (2016- 1991). عن طريق مراجعة مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه ، بالإضافة إلى التعرف على الهيئات العالمية لوضع معايير للشمول المالي. ثم تقوم الدراسة بتحليل دور النظام المصرفي في تحقيق الشمول المالي و تحديد مستواه مقارنة ببعض الدول المجاورة. كما تناقش الدراسة التحديات والفرص التي تواجهها في مصر وطرق تحسين قوة الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع و تأثير الشمول المالي على النشاط الاقتصادي المصري . و اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل الجوانب المختلفة لدر النظام المصرفي والشمول المالي ، كما استخدمت الباحثة الاقتصاد القياسي لاختبار فرضيات الدراسة ، وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وبناء نموذج الانحدار متعدد الخطي الذي يوضح مباشرة العلاقة بين المتغيرات المستقلة الممثلة في (فروع البنوك، والودائع العامة ،وماكينات الصراف الآلي ، وعدد شبكات الفروع) والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

\* باحثة دكتوراه - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة بشكل رئيسي وهي وجود علاقة إيجابية بين فروع البنوك وانتشار الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع ، وبخاصة الطبقات الفقيرة وذات الدخل المنخفض مع وجود تأثير إيجابي لإنتشار الخدمات المالية والمصرفية لتعبئة المدخرات وزيادة الودائع من الجمهور. اتضح أن الودائع ستلعب دوراً إيجابياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا متوافق تماما مع نظرية الاقتصاد الكلي و التي تتوافق مع طبيعة الاقتصاد المصري.

### **Abstract**

The study aims to identifying the role financial inclusion in the economic performance especially in Egypt during the period (1991- 2016). This is by reviewing the concept of financial inclusion, its importance and its objectives, in addition to learning about the world bodies to establish standards of financial inclusion. Then it analyzes the role of banking system in achieving financial inclusion then identifies its level compared to some neighboring countries. It also discusses the challenges and opportunities it faces in Egypt and ways to improve the force of financial and banking services to all segments of society, and it demonstrates the impact of financial inclusion on the Egyptian economic activity as will.

The study relied on a descriptive and analytical approach in analyzing the various aspects of the role of banking system and financial inclusion, also The researcher used Econometrics to test The study hypotheses, and determine the relationship between the variables of the study and the construction of a multi-linear regression model which directly shows the relationship between the independent variables represented in the (banking branching, and the public deposits, ATM machines , and the number of branches ‘networks) and the dependent variable represented in the GDP.

The work concluded a set of important results mainly, a positive relationship between the banking branching and spread of the financial and banking services to all segments of society, especially the poor and low-income classes, and the presence of a positive impact on the spread of financial and banking services to mobilize savings and increase in deposits from the public. It turns out that the deposits will play a positive role in increasing the GDP, and this is fully compatible with macroeconomic theory, that meats the nature of the Egyptian economy.

## 1. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تدنى معدلات النمو في الاقتصاد المصري من هنا جاءت فكرة الدراسة في البحث وهي وجود طريقة لرفع معدلات النمو الاقتصادي ووقوع الاختيار على الشمول المالي باعتباره أحد محفزات النمو الاقتصادي، لما له من دور كبير في تسيير حصول رجال الأعمال على الخدمات البنكية التي تسهم في الإسراع بمشروعات الاستثمار في الدولة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ان للشمول المالي دورًا هامًا لكافة فئات المجتمع، فالمدخرين يمكنهم توجيه مدخراتهم الى البنوك أو المؤسسات الماليه بجميع الطرق الممكنة.

## 2. فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة علي الفرضية التالية:

الشمول المالي له تأثير ايجابي على الاداء الاقتصادي في مصر.

## 3. أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى اختبار الفرضية سالفة الذكر خلال الفترة (2016-1991) للتأكد من طبيعة العلاقة بين المتغيرين هل هي بالإيجاب أم بالسلب حيث نعرف مفهوم الانتشار المصرفي والشمول المالي وأهميته للاقتصاد المصري ،مع توضيح أهم الهيئات العالمية المعنية بالشمول المالي ودورها وتحليل دور الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة في تحقيق الشمول المالي ،والكشف عن التحديات التي تعوق توسيع الشمول المالي في مصر، مع القيام بقياس أثر الانتشار المصرفي

والشمول المالي على متغيرات الاقتصاد المصري واخيراً اقتراح بعض التوصيات لتحسين فرص الوصول للخدمات المالية والمصرفية في مصر .

#### 4. أهمية الدراسة :

تعد الدراسة ذات أهمية لكافة دول العالم وبخاصة الدول النامية التي عانت من تدهور المستوى التكنولوجي و هو أحد المتطلبات التي يقوم عليها الشمول المالي ويعمل على توفير مناخ آمن للأدخار، وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار المحلي وتعزيز مناخ الاستثمار .

والتنافس يعتبر واحد من آليات زيادة النمو وتشجيع المنافسة والحد من البطالة وتحفيز الحراك الاجتماعي .

#### 5. منهجية الدراسة:

تقوم منهجية الدراسة على اتباع منهج الاستنباط ،من خلال البحث في العلاقة بين المتغيرين في الفكر الاقتصادي،و الدراسات السابقة التي اجريت حول هذا الموضوع،ومن ثم تطبيق هذا الفكر على مصر والتعرف على كيفية الإستفادة من الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي المصري .

وسوف يتم اختبار فرض الدراسة اعتمادا على نموذج قياسي على النحو التالي :

$$y = f(x_1, x_2, x_3, x_4)$$

$y$ : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي معبرا عن الأداء الاقتصادي .

$x_1$ : عدد ماكينات الصراف الالي .

$x_2$ : عدد مستخدمي الهواتف للحسابات البنكية .

$x_3$ : عدد شبكات فروع البنوك التجارية .

$x_4$ : عدد الموديعين في البنوك التجارية (2016-1991).

وسوف يتم اختبار الفرضية اعتماداً على بيانات الفترة

## 1. الأطار النظري :

أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت بنهايات عام 2007 ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال ايجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل ووصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات (Bloch, 2003 ,p.244).

و نظراً لأهمية الموضوع. فقد بادرت حوالي 60 دولة باتخاذ خطوات لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي او اصدار تشريعات تنظم عملية الانشاء مع انضمام أكثر من 122 مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي التزام أكثر من 47 دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا Maya Declaration لتعزيز الشمول المالي في بلدانها. وتباعاً أصبح من الضروري العمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة بين جانبي العرض والطلب والشمولية في التشريعات الحالية، واتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لتعزيز الشمول المالي بين كافة فئات المجتمع (Kelkar, 2014,p.56)

وذلك بما يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوى الأفراد وتحديد الجهة الاشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويهدف ذلك كله إلى تعزيز قدرات ووعي الفئات المستهدفة من المجتمع بما يشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتمكينهم من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية واتخاذ القرارات الذي يتناسب مع احتياجاتهم، حيث يؤدي ذلك الى تطوير الظروف الاقتصادية بخفض معدلات البطالة والفقر وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدفة بشكل ملموس (Kelkar ,2014,p.56).

وعليه، يجب مراعاة تنفيذ هذه الاجراءات ضمن إطار عملي يتناسب مع ظروف الدولة استناداً إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة بالخصوص، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس هناك نموذج موحد يلائم جميع الدول، فقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD على قيام كل دولة بمراعاة خصوصيتها والظروف المحلية ودرجة الوعي المالي المتوفر لدى مواطنيها ودرجة التطور في القطاع المالي عند بناء الاستراتيجية الوطنية الخاصة بكل دولة (The World Bank, 2014 ,p.20).

ويشير الشمول المالي عمومًا إلى مدى إمكانية حصول الأفراد والأسر والشركات من مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على خدمات المؤسسات المالية الرسمية، ومدى الاستفادة منها بتكلفة معقولة، في الوقت المناسب، وبالقدر

المطلوب، بالإضافة إلى مدى توفر الخدمات المرتبطة بإحتياجاتهم. (The World Bank, 2014 ,p.20)

ووفقاً لهذا التعريف، تعاني مصر بنسبة كبيرة من الاستبعاد المالي؛ وهو عدم القدرة للوصول إلى الخدمات المصرفية المناسبة، مع كبر حجم القطاع غير الرسمي، وارتفاع معدلات الفقر الكلي والبطالة، ويعد المستهلكون ذوي الدخل المنخفض ومن يقطنون المناطق الريفية والنائية الأكثر عرضة لخطر الاستبعاد المالي ، كل ذلك يؤدي فقط إلى بذل جهود مكافحة الفقر، ولكن يمكن أن يؤدي أيضاً إلى الدخول في حلقة مفرغة من الفقر وعدم المساواة. ومما لا شك فيه أن ضعف مؤشرات الشمول المالي له دلالة خطيرة على كفاءة الاقتصاد في توزيع الموارد والفرص وعلى صعوبة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية نظراً لما يترتب على هذا الضعف من استبعاد قطاعاً كبيراً من المجتمع من المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي (Hermes, 2010, p.3355).

ولقد تأسست شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية E-finance عام 2005 لتصميم وإدارة وتشغيل نظم الأعمال الإلكترونية لجميع الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات وكانت فكرة تأسيسها هو العمل على تحويل التعاملات النقدية إلى نظام التداول الإلكتروني فتميزت في نظم السداد الإلكترونية مما أدى إلى تحسن واضح في مشاركة جميع الاطراف في العملية المالية وهنا تهدف الدراسة الى البحث في تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة الشمول المالي في الفترة من 1991 إلى 2016 . (Hermes, 2010, p.3355)



و في ظل تطوير الجهاز المصرفي واعادة هيكلته و في ظل المتغيرات و التحديات المحلية و العالمية و تزامناً مع تنفيذ خطة البنك المركزي المصري لتطوير النظام المالي ،واعادة هيكلته ،واخيرا دراسة تأثير تطور الشمول المالي في الاقتصاد و تأثير ذلك على النمو الاقتصادي المصري.

وكما هو متعارف عليه عالمياً يعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، و أصبحت الثقافة المالية في العالم اجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الشمول المالي حيث عرفته منظمة OCED والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها بأن التثقيف المالي: هو "العملية التي يتم من خلالها تحسين ادراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي و النصيحة المالية الموضوعية، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم لمن يتوجهوا في حال احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاهية المالية الخاصة بهم"، اضافة الى ذلك كله فأن المسوحات الميدانية وتحديد الاهداف والتنسيق المنظم بين الاطراف ذات العلاقة وضمن المتابعة والرقابة وتحديد مؤشرات القياس، هذه العناصر مجتمعة تعتبر من اللبانات الاساسية لضمان تحقيق الشمول المالي على مستوى الدولة (The World Bank, 2014 ,p.22). وتساهم نتائج المسوحات الميدانية التشخيصية بتشخيص وتحديد الفجوة في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية من قبل المواطنين، وكذلك المعوقات أمام تعزيز

الشمول المالي وطرق التغلب عليها بالموارد والقدرات المتوفرة وتعتبر المسوحات الميدانية مؤشر أساسي ونقطة بداية للقائمين على بناء الاستراتيجية ، حيث تساعدهم على تحديد الأهداف حول تسهيل سبل الوصول للخدمات والمنتجات المالية التي تتوافق مع احتياجات المجتمع خاصة الفئات المهمشة The World (Bank, 2014 , p.25).

إن عملية بناء الاستراتيجية تستغرق فترة زمنية ليست قصيرة، مع مراعاة أن تكون الاستراتيجية قابلة للتعديل والتطوير بما يتواءم مع متطلبات المرحلة، حيث تحدد الاستراتيجية الأنشطة والأدوار للأطراف المشاركة بعملية البناء، كما يجب أن توفر آلية للتنسيق بين هذه الأطراف، مع ضرورة إيجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية الرسمية والسلطات الرقابية بتبني الاستراتيجية الوطنية لتحفيز القطاعات الأخرى من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومزودي الخدمات المالية على الالتزام بتطبيق توصيات الاستراتيجية لدورهم في تعزيز الشمول المالي والقدرة على الوصول إلى كافة فئات المجتمع (The World Bank, 2014 , p.25).

## 1.1 مفهوم الشمول المالي:

تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد. فتعريف مجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي للشمول المالي AFI ينص على انه "الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول الخدمات المالية واستخدام كافة فئات المجتمع وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE

الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، بهدف تعزيز الرفاهية المالية وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (The world bank group, 2013).

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً".

### 1.2 مؤشرات قياس الشمول المالي

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة مؤشرات رئيسية وهي:

أولاً : سهولة التمويل لجميع الأسر والشركات.

اعتمد قياس الشمول المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها بواسطة الأسر ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقام تحالف الشمول المالي Alliance Of Financial Inclusion بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي حيث تقوم Working Group Data بتصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتى تكون مرنة وملبية للإحتياجات الخاصة بكل بلد ولكنها بنفس الوقت تسمح بإجراء المقارنة والقياس بين البلدان. (world bank group, 2013).

حيث ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسيين هما: امكانية الوصول للخدمات المالية من جهة واستخدام الخدمات المالية. من جهة اخرى، أدركت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي مؤخرًا Global Partnership Financial Inclusion أن الشمول المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي الى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من أجل الشمول المالي. (2013, world bank group).

ومن ثم تم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة حيث اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي في مؤتمر لوس كابوس المكسيكية الذي تم عقده عام 2013 على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي :

- [1] سهولة الوصول الى الخدمات المالية.
- [2] الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين.
- [3] تعزيز جودة الخدمات المالية .

و من خلال تحديد كيفية قياس كل مؤشر يمكن الوصول لمقياس حقيقي لمدى تحقيق الشمول المالي في كل بلد وتم تحديد عناصر محددة لكل مؤشر كما يلي

• عناصر مؤشر الوصول للخدمات المالية :

يقيس مؤشر الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية . حيث تتطلب مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات

## الاء القاضي

المصرفية) الفروع واجهزة الصراف الآلي ..إلخ) . والذي يمكن تحديده بإستخدام العناصر التالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع .
- حسابات النقود الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الأقل .

وكان للتكنولوجيا الجديدة التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي دور هام في التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام خدمات مالية جديدة عبر الانترنت التي يتم استخدامها في ظروف معينة كالتغلب على عائق المسافة للوصول الى الخدمات المالية ؛كذلك تلعب المراسلات المصرفية ايضاً دوراً هاماً في تحسين مشكلة الوصول للخدمات المصرفية حيث أن التكنولوجيا المراسلات المصرفية أدت الى اتساع فرص الوصول المادي للخدمات المالية ). (Shaw,2010,p.78)

### • عناصر مؤشر استخدام الخدمات المالية:

- يقيس مؤشر استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي .تحديداً مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة والذي يمكن تحديده بإستخدام العناصر التالية :
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.

- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.
  - عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
  - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
  - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
  - نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
  - نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
  - نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
  - عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
  - عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائم .
  - عدد حسابات الودائع المنتظمة لكل 10000 بالغ.
  - عدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل 10000 بالغ .
- عناصر مؤشر جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى الثلاثون سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي الى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لا بد من تحسين الوصول الى الخدمات المالية .  
(Shaw,2010,p.76)

إن عدم الوصول للخدمات المالية يعد مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية .ومع ذلك فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحدياً حيث يتطلب من المهتمين اتخاذ اجراءات تستند الى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة ( Berthelemy,1996,p.314 ) .

حيث مؤشر الجودة للشمول المالي ليس مؤشراً واضحاً مباشر حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك وفعالية آلية التعويض بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك. ولقد وضع التحالف العالمي للشمول المالي AFI مجموعة من المؤشرات لقياس مؤشر الجودة والتي تم توضيحها كالتالي ( Berthelemy,1996,p.315 ) :

### 1. القدرة على تحمل التكاليف .

يقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض. وذلك من خلال:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للاجور .
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.

### 2. الشفافية .

تلعب خدمة الوصول إلى المعلومات دوراً حاسماً في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية .يجب على مقدمي الخدمات المالية أيضاً التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وعدم وجود لبس في اللغة .ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية :

- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.
  - وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.
3. الراحة والسهولة .
- يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية .وذلك من خلال المؤشرات التالية:
- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية
  - متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.
4. حماية المستهلك .
- ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غيرالعادلة .وذلك من خلال:
- مدى وجود قانون أو لائحة للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.
  - مدى وجود امكانية للجوء الى العدالة لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية في الشهور الستة الاخيرة وتم حلها.
  - نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع .
5. التثقيف المالي .
- يقيس هذا المؤشر المعارف الاساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم .وذلك من خلال:



- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية مثل المعدل المخاطرة، التضخم والتنويع.
  - النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا اعداد ميزانية لهم كل شهر.
6. العوائق الائتمانية .
- الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح ايضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات .وذلك من خلال:
- نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.
  - نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.
  - مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.
- ثانياً : مؤشر امكانية حصول المواطنين على الخدمات المالية :
- تبرز أهمية تثقيف الأفراد بأهمية الحصول على الخدمات المالية وكيف يكون لديهم خيارات مالية أفضل فعلى سبيل المثال سيدرك العملاء نوع الخدمة المالية التي تلبى حاجاته الشخصية وسوف يساعد ذلك بتحسين النمو الشامل للبلاد وبالتالي فإن عملية الحصول على الخدمات المالية بتكلفة معقولة ستحسن من حياة الفقراء وبالتالي فإن للإستبعاد المالي أثر كبير على النمو الأقتصادي منها انخفاض الوعي المصرفي لدى جمهور المواطنين صعوبة الحصول على الائتمان بأسعار باهظة .أو الحصول على الائتمان من المصادر غير الرسمية (edgerwood,2013,p.46).

2. وضع الشمول المالي في مصر :

وبالنظر للإقتصاد المصري فقد ساعد تنوع قطاعات الإقتصاد المصري وكذلك اعتماد باقى القطاعات علي الطلب الداخلى، إلى جانب عوامل أخرى منها صلابة القطاع المصرفى المصرى مراحل الإصلاح التي مر بها فى زيادة قدرته علي احتواء العديد من الأزمات العالمية) مثل 2008 (والمحلية) ثورتى 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 وهو ما أدى إلى استمرار الاستقرار المالى ، حيث هبط معدل النمو من % 7.2 فى 2007/2008 إلى % 4.7 فى 2008/2009، وبدأ فى التعافى سريعا ليصل إلى % 5.1 فى 2010 ولقد كان لثورة 2011 بعض التبعات على القطاع الخارجى متمثلة بشكل كبير فى انخفاض عائدات السياحة و الاستثمارات (Law,2014,p.17).

و لكن تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى جانب سياسة البنك المركزى المصرى ساعدت فى تكوين صافى كبير من الاحتياطيات الدولية و قد ساعد ذلك على تحمل هذه الصدمة حيث لم يتأثر سعر الصرف واستمر تقريبا علي مستواه قبل الثورة، مما كان له أكبر الأثر علي تحجيم تضخم الأسعار كما استمر البنك المركزى المصرى فى إدارته الناجحة لسوق الصرف الأجنبى من خلال آلية العطاءات الدورية FX Auction التى تم تطبيقها منذ ديسمبر 2012 ، إلى جانب نظام الانترنتى الدولارى،

وبالإضافة إلى تلك العطاءات الدورية فإن البنك المركزي المصري يعلن دائماً عن عطاءات استثنائية وفقاً لحاجة السوق (Law,2014,p.17).

كما استطاع المستثمرين الأجانب استرداد أموالهم وتحويلها إلي بلادهم دون أدنى تأخير، وهو ما أدى إلى استقرار القطاع المالي وهو ما ساعد مستقبلاً على استرداد الثقة في الاقتصاد المصري بصورة سريعة، ومن المتوقع أن يستمر القطاع الخارجي في التعافي في الأعوام القادمة وذلك علي خلفية قيام الكثير من الدول برفع حظر السفر إلى مصر، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية بعد المؤتمر الاقتصادي في مارس 2015 ، بعد استتباب الاستقرار السياسي وتحسن مناخ الاستثمار. (Molay,2005,p.168)

وتعتبر الودائع هي المحرك الأساسي لنمو صافي المراكز المالية للبنوك حيث أنها تمثل % 84.6 من إجمالي التزامات القطاع المصرفي المصري وقد استمرت الودائع في النمو بمعدلات جيدة حيث بلغ معدل نمو الودائع % 23.6 في نهاية عام 2014 وذلك على الرغم من قيام العملاء بسحب حوالي 32 مليار جنيه من ودايع القطاع المصرفي المصري لشراء شهادات قناة السويس إلا أن معدل نمو ودايع القطاع المصرفي المصري لم يتأثر خاصة ودايع القطاع العائلي لثقة المودعين في القطاع وعلى الجانب الآخر إستمر النمو في القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء والتي تمثل حوالي % 31 من صافي المراكز للبنوك، وتمثل القروض والتسهيلات

الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص نحو 57.9 % من إجمالي تلك القروض ( Peter,2014,p.8).

لقد أدى تطور تكنولوجيا المعلومات وما صاحبه من تطور وسائل الاتصالات والشبكات إلي وجود منافسة عالمية وتطور الأنشطة البنكية على مستوى العالم مما أوجد منافسة على مستوى الجهاز المصرفي المصري. وبالتالي وجدت ضرورة تطور الأنشطة والخدمات البنكية في البنوك المصرية لتتمكن من مواجهة المنافسة للبنوك العالمية والأجنبية الموجودة داخل وخارج مصر. حرصا على إمكانية مواجهة البنوك المصرية لمنافسة البنوك العالمية وجذب العديد من العملاء والإبقاء والحفاظ على عملاءها الحاليين بدلا من فقدانهم لصالح البنوك الأجنبية وبالتالي خسارة رؤوس الأموال والاستثمارات وتسربها خارج السوق المصري. بدأت البنوك المصرية في تطوير خدماتها الإلكترونية بمختلف أنواعها وأتاحت الخدمات والأنشطة المثيلة لخدمات وأنشطة البنوك العالمية، فبدأت البنوك منذ عام 2007 في تطوير الأشكال المختلفة للخدمات البنكية الإلكترونية مثل الخدمات البنكية من خلال الأنترنت والخدمات البنكية من خلال التليفون المحمول ومن خلال التليفون. ( Rashad,2015,p.3)

بالتالي تنوعت أنواع كروت الدفع وارتفع أعداد الكروت المصدرة وتوسعت شبكات ماكينات الصراف الآلي وأعداد ماكينات الدفع عند نقاط البيع وأعداد

المعاملات التامة بواسطة كروت الدفع و يمكن دراسة خطوات الشمول المالي التي تم اتباعها من خلال المحاور التالية :

### المحورالاول :هَكل القطاع المالي في مصر:

يتكون القطاع المالي في مصر من قسمين رئيسيين هما الجهاز المالي المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية يشمل الجهاز المصرفي البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الاقتصاد تحت رقابة وإشراف البنك المركزي المصري، أما القطاع غير المصرفي فيشتمل على سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل متناهي الصغير وأخيراً صناديق التأمين الخاصة والحكومية. وتجدر هنا الإشارة إلى قطاع آخر يسهم بشكل كبير في تعبئة المدخرات الاقتصادية وتنشيط الاقتصاد وهو قطاع البريد، إلا أنه يتبع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إدارياً وفقاً لتقسيم القطاعات في مصر، وبالتالي لن يدخل في نطاق هذه الدراسة وفيما يلي شرح لهكل القطاع المالي في مصر بالتفصيل (Rashad,2015,p.5):

### 1. القطاع المالي المصرفي

تمثل البنوك في مصر شأنها في ذلك شأن العديد من الأسواق الناشئة، المؤسسات المالية الأكثر هيمنة حيث أنها تتحكم بمعظم التدفقات المالية وتمتلك الجزء الأكبر من الأصول المالية، وذلك تحت إشراف ورقابة البنك

المركزي المصري على عمل البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الاقتصاد، طبقاً للسلطات والصلاحيات الموجبة له بموجب القانون رقم 88 لعام 2003، والقرار الجمهوري (الرئاسي) رقم 65 لعام 2004. تتضمن مسؤوليات البنك المركزي تحقيق استقرار الأسعار وضمان سلامة الجهاز المصرفي، وصياغة وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية، وإصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها، بالإضافة إلى الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي وإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، وتنظيم وإدارة سوق الصرف الأجنبي، والإشراف على نظام المدفوعات القومي، وأخيراً حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال والقطاع الخاص).

(Peter,2014,p.2)

كما يمكن تصنيف البنوك العاملة في مصر في بداية القرن الحالي وفقاً للملكية إلى بنوك قطاع عام وبنوك خاصة ومختلطة وأخيراً أجنبية. تشمل ملكية الدولة جميع البنوك المتخصصة التي تُعنى بتوفير التمويل طول الأجل لمشروعات التنمية العقارية والزراعية والصناعية لتلبية احتياجات القطاع الخاص وتقوم بتوفير الأموال من خلال الاعتماد على الاقتراض من المؤسسات المالية. بالإضافة إلى أربعة بنوك تجارية مملوكة للقطاع العام، يمثل حجم تعاملاتها نصيباً ملحوظاً من إجمالي المعاملات البنكية، وهي

بنك مصر والبنك الأهلي المصري وبنك القاهرة وبنك الإسكندرية  
(Rashad,2015,p.8).

ومن الجدير بالذكر أن بنك مصر قد استحوذ على جميع أسهم بنك القاهرة في مايو 2007، ونُقلت ملكة الأسهم باسم بنك مصر في البورصة المصرية بهدف إيجاد كيان مصرفي قوي قادر على منافسة البنوك القائمة سواء عامة أو خاصة، وأن يكون هناك بنك كبير ينافس البنك الأهلي ويتمتع بذات حصته السوقية. وفي عام 2010 تم نقل ملكة الأسهم المملوكة لبنك مصر لشركة مصر المالية للاستثمارات وهي شركة مساهمة مصرية، أسسها بنك مصر أما بنك الإسكندرية، فقد تم خصصته وبيعه في عام 2006 إلى مجموعة سان باولو الإيطالية.  
(Rashad,2015,p.8)

## 2. تطورات الجهاز المصرفي

كان النظام المصرفي في مصر خاضعاً في الأصل لهيمنة البنوك الأجنبية عندما كانت مصر تحت الاحتلال البريطاني، ولكنه تأثر سلباً بعدد من التغيرات الكبيرة التي حدثت بعد ثورة 1952، فقد شهد عام 1960 بدء موجات ضخمة ومنتالية من التأمينات التي تركت النظام المصرفي يقتصر على البنك المركزي المصري وخمسة مصارف تجارية وثلاثة مصارف متخصصة وكانت جميعها ملكاً للحكومة. ولم تكتف الحكومة بالملكية بل لجأت أيضاً إلى إدخال مختلف إجراءات الضبط والكبح ومن بينها - على

سبيل المثال لا الحصر - وضع السقوف على أسعار الفائدة على الودائع والقروض المصرفية، وأسعار فائدة وتوزيعات ائتمان تفصيلية لصالح المؤسسات الصناعية والزراعية والعامّة، إلى جانب نسب احتياطي إلزامي عالية. (Peter,2014,p.7).

جاءت سياسة "الباب المفتوح" عام 1974 لتعكس إدراك الدولة لأهمية تطوير القطاع المصرفي ورفع درجة تنافسيته في تعبئة الموارد الخاصة والأجنبية التي تتطلبها عملية التنمية المستدامة. ولذا، تم اعتماد القانون رقم 120 لسنة 1975 الذي يسمح بتأسيس مصارف خاصة ومصارف مشتركة وفروع للمصارف الأجنبية والمؤسسات غير الإقليمية. وقد أدى ذلك إلى تأسيس عدد كبير من البنوك التابعة للقطاع الخاص والبنوك المشتركة في منتصف السبعينات. ومن الأرجح أنه تم تصميم العديد من هذه البنوك بغرض قيامها بالترويج للاستثمار الدولي من خلال توفير الخدمات المصرفية للكيانات الأجنبية العاملة في مصر. (Rashad,2015,p.3)

ونظراً للازدياد الملحوظ في عدد البنوك وفروعها فقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع كبير في الائتمان المصرفي من معدل سنوي يبلغ %54 خلال الفترة 1974 - 1961 إلى %97 من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 - 1975. وبالرغم من أن التدخل في توزيع الائتمان قد عني أن المدخرات استمرت في توجه معظمها إلى القطاع الحكومي، إلا أن الإقراض لصالح القطاع الخاص قد ارتفع تدريجياً من قاعدة متدنية (من



معدل سنوي بواقع % 19 من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1961 - 1974 إلى حوالي % 28 من الناتج خلال الفترة 1990 - 1975 .  
(Rashad,2015,p.3)

ولكن الارتفاع في أعداد البنوك الخاصة والأجنبية والمشاركة لم يقابله تطور مماثل على صعيد الخدمات المصرفية، إذ استمر البنك المركزي المصري في تحديد أسعار الفائدة وتوزيع الائتمان والتدخل في تحديد الرسوم على الخدمات المصرفية. وبالإضافة لذلك، فقد سُمحت للشبكة الواسعة لفروع مصارف القطاع العام بالهيمنة على عملية تعبئة المدخرات. ونتيجة لذلك، بقي النظام المصرفي يتسم بدرجة عالية من التجزئة ويفتقر إلى المقدرة على التنافس والابتكار، كما انعكست قلة الضغوط التنافسية في شكل نفقات تشغيل مرتفعة. (The World Bank,2017)

وقد استمرت الإصلاحات في الجهاز المصرفي لتشمل رفع القيود على دخول السوق وازدياد المنافسة لتحفيز من كفاءة الوساطة البنكية، وتم السماح لشركات القطاع العام بالتعامل مع جميع البنوك بدون تفرقة وبدون الاستئذان المسبق من أحد بنوك القطاع العام. وأخيراً، أخذ البنك المركزي في استحداث مختلف الأدوات لتعبئة المدخرات المحلية والتوسع في الائتمان.

ومع بداية الألفية الجديدة، ساعدت الإصلاحات الهيكلية بما تضمنته من سياسات مالية ونقدية وخصخصة وتشريعات جديدة للأعمال والمشروعات

مصر على التحرك بشكل أسرع نحو اقتصاد موجه نحو السوق Market-Oriented Economy كما حفزت دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد. وفي عام 2003، صدر قانون جديد للبنوك لمعالجة العيوب في القوانين السابقة التي تحكم الجهاز المصرفي وكان تحسين رؤوس أموال البنوك العاملة في السوق المصري من التداعيات الفورية للقانون، إلا أن بعض البنوك التي لم يكن في مقدرتها الوصول إلى الحد الأدنى المطلوب من رأس المال خلال الفترة المحددة بثلاثة أعوام وبالتالي بدأت تواجه تهديدات بالدمج أو الاستحواذ عليها من قبل بنوك كبرى، مما يعني انخفاض عدد البنوك العاملة في سوق يتسم بارتفاع عدد البنوك العاملة عن المطلوب. (The World Bank,2017).

#### المحور الثاني: تطور خدمات البنوك عبر الأنترنت :

تعمل البنوك المصرية على اللحاق بالتكنولوجيا الحديثة والعمل على الاستفادة من ثورة الاتصالات والمعلومات والانفتاح على الأسواق الخارجية في إطار التنفيذ الفعلي لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات GATS في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات GATT وانضمام مصر في يونيو 2002 لعضوية اتفاقية الاتصالات التابعة لمنظمة التجارة العالمية Basic Telecommunication Agreement BTA وعلى هذا تسعي البنوك

المصرية إلى الدخول في أعمال البنوك الإلكترونية على اختلاف أنواعها.

(The World Bank,2017)

وفي ظل تشجيع البنك المركزي مع إقرار الضوابط الرقابية بالعمليات المصرفية الإلكترونية التي أقرت في 28 فبراير 2002 كما تم ذكرها فما سبق ونتيجة اقبال البنوك واهتمامها بالتكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطبيقها والاستفادة بها في مجال الخدمات البنكية لجذب العملاء وتزويدهم بخدمات بنكية على المستوي العالمي قد سجل إحدى عشر بنك لدي البنك المركزي في قائمة البنوك التي تقوم بالخدمات الإلكترونية على مختلف أنواعها الخدمات البنكية عبر الأنترنت والتليفون والتليفون المحمول، كما يوجد عدد آخر من البنوك تقدم هذه الخدمات ولكن لم تحصل بعد على الترخيص من قبل البنك المركزي. (Donnell,2008,p.5)

و كانت دراسة البنوك المصرية لتقديم الخدمات البنكية الإلكترونية بمختلف أشكالها تقوم على إمكانية الحصول وتنفيذ جميع الأنشطة المالية وغير المالية البنكية دون النظر إلي الوقت أو المكان وقت طلب الخدمة، إمكانية القيام بالتحويلات المالية وسداد الفواتير والتعرف على قوائم أرصدهم المختلفة وغيرها من العمليات البنكية التي قد يرغب بها العملاء في أي لحظة زمنية من اليوم والذي كان يعيق تنفيذها فما سبق مواعيد عمل البنوك والوقت المهدر للوصول إلي البنك وغيرها من وقت وجهد مفقود. (Donnell,2008,p.9)

كما كان يؤدي مشاكل عدم وجود العملاء داخل مصر لتسوية حساباتهم أو سداد تأخيرات أو مستحقات على الحسابات أو على الكروت الائتمانية أو سداد فواتير لجهات أخرى و لكن من خلال الخدمات الإلكترونية التي تقدمها البنوك المصرية الآن يستطيع العملاء داخل أو خارج مصر الاستمتاع على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع بالوصول إلى البنوك دون إهدار وقت أو مجهود والحصول على معلومات كاملة عن جميع الخدمات والمعلومات الراغبين في معرفتها وإتمام العمليات البنكية سواء المالية أو غير المالية ولأهمية خدمات البنوك الإلكترونية في جذب المزيد من العملاء وبالتالي جذب مزيد من المدخرات مما يرفع فرص الاستثمار وتشغيل الأموال في الاقتصاد. ( Ameta,2015,p56. )

وقامت الدراسة بمسح شامل للبنوك مع استبعاد فروع البنوك الأجنبية حيث تمثل تكنولوجيا البلاد الأم التابع لها هذه البنوك وليس التكنولوجيا المحلية، إجمالي البنوك محل الدراسة 37 بنك بمختلف تخصصاتها تجاري، متخصص واستثمار وإعمال و يجب التمييز بين المواقع الإلكترونية للبنوك من حيث مواقع ثابتة أو مواقع متحركة. ( Ameta,2015,p57. )

### 1. المواقع الثابتة:

تعد مواقع تسويقية فقط للبنوك من عرض معلومات عن البنك وعرض قائمة الخدمات والمنتجات المختلفة ووسائل الاتصال وقد تتضمن هذه المواقع بعض الخصائص المتحركة الديناميكية البسيطة مثل احتواءها على وثائق

اتصال Contact Forms أو وثائق تغذية عكسية Feedback Form أو إمكانية طلب دفاتر شيكات من خلال الموقع وغيرها من الخدمات البسيطة التي تتحقق من خلال التفاعل للعملاء مع البنك من خلال الموقع الإلكتروني (Donnell,2008,p.12).

وتستخدم البنوك هذه المواقع كوسيلة تسويقية للبنوك في الترويج عن خدماتها ومنتجاتها المصرفية، وتعريف العملاء بما يقدمه البنك من خدمات جديدة كما يقدم نبذة تعريفية عن البنك وتاريخه وفروعه وأساليب الاتصال به وعرض ميزانيات البنك وقوائمه المالية، ويعد نشر التقارير السنوية على المواقع الإلكترونية وسيلة من وسائل الوصول إلى المعلومات التامة المتساوية لدي الجماهير حيث بجانب نشره في الجرائد الرسمية ينشر في المواقع الإلكترونية ليتاح لجميع أنواع العملاء والراغبين في الاطلاع على حالة البنك وموقفه المالي على مدار العام. مثال لتلك المواقع موقع البنك العربي الأفريقي الدولي، وموقع البنك هو [www.aibank.com](http://www.aibank.com) ويقدم معلومات عن البنك من حيث تاريخ وظروف انشائه، الخدمات المقدمة وساعات العمل وفروعه المختلفة وعناوين ووسائل الاتصال بهذه الفروع وممثلين البنك خارج مصر كما يقدم التقرير السنوي باللغة الإنجليزية والعربية ولائحة بأسماء مديري الإدارات ومديري الفروع المختلفة، كما يحتوي على صفحة ديناميكية بسيطة وهي وثيقة تغذية عكسية لأرسال آراء وتساؤلات مستخدمي الموقع للبنك. (Donnell,2008,p.13).

2. المواقع الديناميكية :

وهي تلك المواقع تتفاعل مع المستخدم لتلبي طلباته وتنفذ العمليات المالية أوغير المالية من خلال الاتصال بخادم البنك Bank Server وتنفيذ العمليات المختلفة من خلاله في إطار استخدام وسائل التشفير المتقدمة التي تحمي المعاملات والعمليات التامة وتنفيذها بأمان، وهذا ما يسمى بالأنترنت البنكي الذي ينفذ الخدمات البنكية من خلال الموقع Online Banking. ويتم من خلالها تقديم الخدمات المصرفية للعملاء على مدار 24 ساعة في اليوم طوال أيام الأسبوع. ( نشرة البنك الأهلي المصري، 2015، ص17)

و تقدم البنوك المصرية الخدمات البنكية الإلكترونية بتصريح من البنك المركزي المصري وذلك يضيف ثقة ومصداقية في الخدمات المصرفية المقدمة من خلال المواقع، كما توفر البنوك لمواقعها وسائل حماية كافية للخدمات والتفاعلات من خلال الموقع مثل استخدام بروتوكول SSLالذي يقوم بتشفير جميع المعلومات ابتداء من اسم المستخدم واسم المرور إلى جميع البيانات الناتجة عن المعاملات التامة بين موقع البنك والعميل وقد سبق شرح هذا البروتوكول في الفصل الثالث، كما يتم ذكر اسم البروتوكول الأمني Security Protocol المستخدم في الموقع مما يضيف ثقة العملاء في استخدام خدمات الموقع البنكية الإلكترونية.

حيث بدأت بعض البنوك المصرية بدءاً من عام 2005 في تطبيق نظام البنك المحمول والذي يسمح للعملاء باستخدام التليفون المحمول في الحصول على بعض الخدمات المصرفية باعتباره أحد قنوات توزيع تلك الخدمات لعملائها وذلك باستخدام أحدث تكنولوجيا الاتصالات المتطورة التي تمكنها من نقل جميع البيانات والمعلومات بصورة مؤمنة، ويوجد العديد من الآراء التي تري أن الخدمات البنكية من خلال التليفون المحمول تعد أكثر أماناً من الخدمات البنكية عبر التليفون وعبر الأنترنت لوجود رقم سري خاص بالتليفون المحمول ورقم سري خاص بالعمل.

تزداد أهمية هذه الخدمة ويتوقع ازدياد عدد مستخدميها مع ارتفاع عدد المشتركين في شبكتي التليفون المحمول في مصر إذ ارتفع أعدادهم إلى حوالي 13 مليون مشترك وبمعدل زيادة ملحوظ حيث ازداد عدد المشتركين من 16 مليون مشترك عام 2012 إلى 28 مليون عام 2015 أي زيادة حوالي 12 مليون مشترك في ثلاثة أعوام وبالتالي يجب بدء البنوك في الاهتمام بهذه الخدمة لازدياد أهميتها والقبول عليها مستقبلاً. وتشمل الخدمات المقدمة :

لقد مرت خدمة البنك المحمول لدي بنك مصر الدولي بمرحلتين حيث المرحلة الأولى وهي المنفذة منذ عام 2005 إلى شهر يناير 2010

وكانت تقتصر فقط على عملاء شبكة محمول واحدة وهي شبكة فودافون Vodafone واقتصرت خدماتها على الخدمات غير المالية أي لم تشمل

التحويلات المالية أو دفع الفواتير وشملت الآتي:

خدمات الحصول على معلومات وتشمل:

- الحصول على أرصدة الحسابات الجارية.
- الحصول على أرصدة حسابات الكروت الائتمانية وحدود السماح.
- طلب الحصول على المعلومات الخاصة بالإيداعات بمختلف العملاء.
- الحصول على أسعار العملات الأجنبية.
- الحصول على معلومات عن أسعار الأوراق المالية.

خدمة الاخطارات وتشمل:

- أخطار برصيد الحسابات الجارية.
  - أخطار بتجديد كروت الائتمان.
  - أخطار عند تغيير أسعار صرف العملات.
  - أخطار عند تغيير أسعار الأوراق المالية.
- الخدمات البنكية المقدمة من البنك من خلال التليفون المحمول تنقسم إلي:

خدمات مالية وتشمل:

- التحويلات المالية بين الحسابات المختلفة لنفس العميل لدي البنك.
- دفع الفواتير المختلفة.



خدمات الحصول على معلومات وتشمل:

- المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.
- أسعار صرف العملاء الأجنبية.
- أسعار الأوراق المالية المختلفة.
- كشوف الحسابات.
- أرصدة حسابات الكروت الإلكترونية وتواريخ السداد.
- خدمة الاخطارات وتشمل:
  - إخطار عند حدوث معاملات جديدة على الحساب.
  - إخطار برصيد الحساب.
  - إخطار بتجديد كروت الائتمان.
  - إخطار عند تغيير أسعار صرف العملات.
  - إخطار عند تغيير أسعار الأوراق المالية.

يستخدم عملاء البنك الخدمة بناء على اشتراكهم في هذه الخدمة بقيم اشتراك مختلفة تختلف مع نوع الخدمة البنكية المطلوبة من طلب أسعار صرف العملاء الأجنبية أو أسعار الأوراق المالية أو الاطلاع على الحسابات الخاصة وغيرها من الخدمات المقدمة كما تختلف قيم الاشتراك بناء على الفترة الزمنية الدورية المطلوبة للحصول على الخدمة سواء كانت يومية، أسبوعه، نصف شهرية أو شهرية و تنقسم الخدمات البنكية المقدمة عن طريق التليفون المحمول للعملاء إلى نوعين من حيث قد تكون طلب

فوري للخدمة Push Service أي إرسال رسالة إلي البنك لطلب خدمة ما مثل طلب رصيد حسابه أو طلب القيام بتحويل مالي . ( نشرة البنك الأهلي المصري ،2015،ص26)

وتسعي البنوك المصرية في ظل التطور التكنولوجي والعملة المالية وتوسع استخدامات كروت الدفع وظهور أنواع جديدة منها حول العالم، وارتفاع الطلب على الكروت في السوق المصري إلى السعي نحو تقديم أنواع جديدة من الكروت وتطوير شبكات ماكينات الصراف الآلي وإجراء التعاقدات مع الهيئات الدولية المسئولة عن إصدار الكروت مثل فيزا، ماستر كارد وغيرها من الهيئات، كما تسعي إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة في تطبيقات الكروت بأنواعها المختلفة مثل بدء البنوك المصرية في إصدار الكروت الذكية من كروت ائتمان وكروت خصم(شكري ،2016،ص50).

كما تم تطوير ماكينات الصراف الآلي لتقديم خدمات متعددة وجديدة وتوسع شبكات الصرف الآلي لتضم معظم محافظات مصر بمختلف مدنها، وتطور ترابط شبكات السحب على مستوى الجمهورية حيث يمكن استخدام الماكينات على مستوى الدولة كما يمكن استخدام الكروت خارج مصر، أيضا تم التوسع في ماكينات الدفع عند نقاط البيع والبدء في تطويرها واستخدام أحداث أنواع الماكينات التي تستخدم الكروت، ويتضح من الجدول

(1-3) بعض البيانات الهامة الموضحة لحجم سوق الكروت المصري (شكري، 2016، ص50).

كما حدثت زيادة في نقاط قبول بطاقات فيزا في مصر بنسبة % 20 ليصل عددها إلى 27.376 نقطة قبول، بما في ذلك 24.073 منفذ تجاري (بزيادة سنوية قدرها % 17) و1.542 ماكينة صراف آلي (بزيادة سنوية قدرها % 47). وهو ما جعل شبكة قبول البطاقات في مصر من أكبر شبكات القبول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد السعودية.

[www.egyptict.org](http://www.egyptict.org)

#### 4. آلات الصراف الآلي:

بدأت البنوك المصرية في تقديم خدمة الصراف الآلي ATM في الثمانينات وكان استخدام الكروت آنذاك يقتصر على الآلة الخاصة بكل فرع مصدر فقط، ثم أصبح من الممكن استخدام الكارت من خلال شبكة ماكينات البنك الواحد اعتبارًا من عام 1998 كما تم اتفاقيات مع بعض البنوك المصرية تتيح استخدام الكروت الصادرة من أي منها في ماكينات الأخرى مع تطور الجهاز المصرفي وتطور الشبكات والتكنولوجيات المستخدمة وجد إمكانية استخدام مختلف أنواع الكروت المصدرة من أي بنك داخل الجهاز المصرفي والتابعة لأي من الهيئات الدولية المصدرة للكروت لأداء العمليات المختلفة الذي يرغب بها العملاء في أي من الماكينات

المنتشرة في الدولة وخارجها طالما وجد علامة الكارت على الماكينة.  
(Bordo,2013,p.484)

تنقسم ماكينات الصراف الآلي بشكل رئيسي من حيث أماكن وجودها إلي:

- الماكينات عبر الحائط ATMs (TTW) Through The Wall والتي توجد خارج حائط أفرع المؤسسات المالية المختلفة والماكينات عبر حوائط المحال التجارية، وتكون متاحة على مدار اليوم.
- ماكينات الصالة Lobby ATMs والتي توجد داخل أفرع المؤسسات المالية، وتخصص بعض البنوك غرف مخصصة للماكينات تجمع عدد من الماكينات لتسهيل الاستخدام من قبل العملاء.

كما توجد في أي مكان يوجد به طلب مرتفع على السحب النقدي مثل الأسواق التجارية ومراكز التسوق، الأماكن السياحية مثل الفنادق والقري السياحية، والمعارض. كما توجد في أماكن مفتوحة كما في الطرق داخل المدن وفي الطرق الصحراوية وقد توسعت شبكات الصراف الآلي خلال السنوات الماضية لتغطي معظم محافظات مصر بمختلف أحيائها من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، لتغطي بذلك القاهرة الكبرى، الإسكندرية، الغربية، الشرقية، الوجه القبلي، بور سعيد وسيناء بمختلف محافظتها ومناطقها ومرسي مطروح غربًا إلى رفح وباقي المحافظات.  
(Bordo,2013,p.480)

كذلك ازداد عدد الماكينات الموجودة داخل مصر لتصل إلى حوالي 17000 ماكينة وفقاً لبيانات مؤسسة فيزا العالمية بإرتفاع بعدد 400 ماكينة في الخمس سنوات السابقة.

المحور الثالث: العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي والتطور المالي في مصر:

يمكن تناول العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي والتطور المالي التي تتخذها الدراسة للتعبير عن كل منهما في مصر من خلال الرسوم البيانية والتحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغيرات، الذي يعتمد على علاقات إحصائية مبسطة بين متغيرات القطاع المالي ومتغيرات النمو الاقتصادي، بما يساعد في فهم طبيعة العلاقات بين المتغيرات التي تم اختيارها للنموذج والتي سوف نوضحها بالتفصيل في الفصل الرابع للرسالة أما الآن يمكننا تناول مجموعة مؤشرات بين النمو و التنمية المالية في مصر (تقرير التنمية المالية الصادر عن منتدى الاقتصادي العالمي، 2016)

### 5. برنامج الإصلاح المصرفي:

وكان لنجاح برنامج الإصلاح المصرفي في إعادة هيكلة بنوك القطاع العام مالياً وإدارياً، ومواجهة مشكلة الديون المتعثرة لدى البنوك، دور كبير في تحسن جودة أصول القطاع المصرفي المصري خلال السنوات الأخيرة واستمر في التحسن خلال أعوام 2013، 2014 حيث اتجهت نسبة إجمالي

القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض إلى الانخفاض التدريجي سنوياً لتصل إلى 8.5% في نهاية عام 2014 ، كما استقرت نسبة تغطية المخصصات عند 98.9 % في نهاية عام 2014 ، ورغم استمرار البنوك المصرية في تدعيم المخصصات. (حمزة، 2014، ص40)

فإن ذلك لم يؤثر على معدلات الربحية لدى البنوك، فقد تمكنت من مضاعفة معدل النمو في الربحية بدافع من توظيف ودائعها بشكل جيد وتنويع محافظها الائتمانية والاستثمارية، حيث حقق القطاع المصرفي المصري صافي ربح قدره 23.2 مليار جنيه خلال السنة المالية 2014 ، وقد ترتب على ذلك ارتفاع العائد على الأصول ليلبغ 1.3 % في نهاية عام 2014 وارتفاع العائد على حقوق المساهمين خلال السنة المالية 2014 ليصل إلى 18.9. رغم استمرار النمو في الودائع والقروض وما صاحبه من نمو في صافي المراكز المالية للبنوك إلا أن مخاطر التركيز وفقاً لعدد البنوك مازالت في الحدود المقبولة حيث أن أكبر 10 بنوك يمثلوا 25 % من عدد البنوك العاملة في مصر ويستحوذوا على نسب 72.4 ، 69.8 ، 73.6 % من إجمالي أصول وقروض وودائع القطاع المصرفي المصري في نهاية عام 2014 على الترتيب، وتتميز تلك البنوك بقدرتها على توفير مصادر الأموال وجذب الودائع وتوظيفها في منح القروض وفي الاستثمارات المالية المختلفة (حمزة، 2014، ص43)

## الاء القاضي

وقد انتهى البنك المركزي المصرى بالاتفاق مع البنوك من تطبيق مقررات بازل II ، حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصرى بتاريخ 18 ديسمبر 2012 بإلزام البنوك العاملة فى مصر عدا فروع البنوك الأجنبية بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى % 10 بين عناصر القاعدة الرأسمالية وبين الأصول الخطرة المرجحة ، وذلك لمقابلة مخاطر المحور الأول المتمثلة فى الائتمان والسوق والتشغيل، وتلتزم البنوك بتطبيق ذلك اعتباراً من ديسمبر 2012 أو يونيو 2013 حسب السنة المالية لإعداد قوائمها المالية، أما مخاطر المحور الثانى من مقررات بازل والمتمثلة فى التركيز والسيولة وسعر الفائدة فى محفظة البنوك . (حمزة، 2014، ص44)

وقد حرص البنك المركزي المصرى على تطبيق أحدث الممارسات الدولية بالقطاع المصرفى المصرى وتحسينه من الأزمات المالية المحتملة، ومواكبة لما قامت به لجنة بازل للرقابة المصرفية تم أخذ مقررات بازل III فى الاعتبار وفقاً للجدول الزمنى المحدد لذلك. (The Banking Law, 2015, p.56)

ويعكس التدعيم المستمر لحقوق المساهمين من خلال الأرباح المحققة جاذبية القطاع المصرفى المصرى وثقة المساهمين فى وجود فرص للتوسع المستقبلى رغم الظروف التى مرت بها البلاد، وقد انعكس ذلك بشكل إيجابى على معيار كفاية رأس المال حيث بلغ % 31 فى نهاية عام 2014 بالإضافة إلى تحقيق المعدلات المطلوبة لتغطية مخاطر الائتمان،

ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل حسب متطلبات بازل II ، مما أسهم في رفع الملاءة المالية للبنوك وزيادة تنافسيتها، ولم تتوقف اختبارات الضغط التي قام بها البنك المركزي المصري على مخاطر الائتمان رغم أنها تمثل الوزن الأكبر من الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان مخاطر ولكن تم تطبيق تلك الاختبارات على كل من مخاطر السيولة ومخاطر أسعار العائد ومخاطر سعر الصرف، وقد أثبتت نتائج تلك الاختبارات قدرة البنوك على المستويين الفردي والمجمع على مواجهة الصدمات المحتملة الناجمة عن كافة أنواع المخاطر (The Banking Law,2015,p.57)

قد أطلق البنك المركزي المصري عدة مبادرات لدعم مفهوم الشمول المالي لتشمل عدة جوانب منها: تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومبادرة تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل. إضافة إلى ما تقدم صدرت بعض التعليمات لتعزيز البنية التحتية للشمول المالي وخلق بيئة ملائمة لها من خلال: تعزيز كفاءة نظم الدفع، تطوير وتحديث نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري، قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول، القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت، والتعليمات المنظمة لفتح فروع صغيرة للبنوك، بالإضافة إلى الترخيص بإنشاء أول شركة للاستعلام الائتماني-1  
Score . (حمزة، 2014، ص46)



إلى جانب ذلك، فإن البنك المركزي المصري في طور اتخاذ اجراءات إضافية واصدار المزيد من القواعد والتعليمات لتهيئة بيئة مناسبة وتحقيق المزيد من الدعم لمفهوم الشمول المالي؛ وذلك من خلال: تعزيز فرص الحصول على التمويل، قواعد الحماية المالية للمستهلك، تطوير الخدمات المالية الرقمية والمصرفية الإلكترونية، التثقيف المالي، والاهتمام بالبيانات والمعلومات والدراسات السوقية. تقرير التنمية المالية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي (حمزة، 2014، ص48) .

### المحور الثالث :برنامج الشمول المالي :

لقد لوحظ نمو قوى لودائع العملاء بدافع من زيادة ثقة المودعين فى القطاع المصرفى المصرى وتوسيع نطاق الشمول المالي بلغت ودائع العملاء 154.8 مليار جنيه فى نهاية عام 2014 بزيادة قدرها 295.5 مليار جنيه ومعدل نمو قدره % 23.6 فى مقابل معدل نمو % 15.8، % 8.3 فى نهاية عامى 2013 و 2012 .

و يشكل القطاع العائلى نحو % 65.9 منها، يليه قطاع الأعمال الخاص ثم القطاع العام بنحو % 18.0 و % 15.3 على الترتيب ويتمتع الجهاز المصرفى المصرى بقاعدة تمويلية مستقرة نظراً لأن الودائع لأجل تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الودائع، وهو ما يعزز قدرته على تحقيق الاستقرار فى أحوال ضغوط السيولة، وفى الوقت ذاته ترتفع الحسابات الجارية ارتفاعاً طفيفاً وبما يتيح مصادر أموال منخفضة

التكلفة وهو الأمر الذى يسهم في خفض تكلفة الحصول على الأموال، تضاعف النمو فى القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء مع التوسع في قروض التجزئة المصرفية حيث بلغت القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء 628 مليار جنيه في نهاية عام 2014 بزيادة قدرها 78 مليار جنيه وبمعدل نمو 14.2 % مقابل 7.1 %، فى نهاية عامى 2013 و 2012 ، ويرجع ذلك إلى قيام البنوك بتنوع محافظها الائتمانية من ناحية وزيادة القروض للتجزئة المصرفية من ناحية أخرى لتصبح نحو 21 % في نهاية عام 2014 مقابل 18 % في نهاية عام 2012 ، وبدأ بعض البنوك في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، مما سيكون له أكبر الأثر في زيادة تنوع المحافظ الائتمانية للبنوك. (The Central Bank of Egypt,2017)

من خلال قطاعات مختلفة وبما يتواءم مع احتياجات كل قطاع، ووفقاً للعمليات نجد أن محفظة القروض والتسهيلات بالعملة المحلية تمثل نحو 69.4 % من إجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة، أما وفقاً للقطاعات المقترضة، فنجد أن قطاع الأعمال الخاص يمثل نحو 57.9% من إجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة قطاع الصناعة أساساً يليه القطاع العائلى، القطاع العام ثم العالم الخارجى، وقد اتجه إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض إلى الانخفاض التدريجي سنوياً ليصل في نهاية عام 2014 إلى 8.5 % من إجمالي القروض الممنوحة للعملاء مقابل 9.3 %، 9.8 % في نهاية عامى 2013 ، 2012 على الترتيب، كما بلغت 2012 على 97.1 % في نهاية عامى 2013 ، % نسبة تغطية

المخصصات نحو% 98.9 في نهاية عام 2014 مقابل% 99.8 .  
(Azam,2015,p.689).

### 1- القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة:

بلغت القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة نحو 24 مليار جنيه في نهاية عام 2014 بزيادة قدرها 0.9 مليار جنيه بمعدل نمو ويرجع ذلك لمواصلة دعم البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة لما تمثله من أهمية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية مما انعكس على النمو الملحوظ للقروض المقدمة لتلك المشروعات، وقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة للمشروعات الصغيرة نحو% 18 في نهاية عام 2014 مقابل% 19 ، % 14.5 في نهاية عامي 2013 ، 2012 على الترتيب، أما نسبة تغطية المخصصات بلغت نحو 98.8 % في نهاية عام 2014 مقابل% 98.2 ، % 118 في نهاية عامي 2013 ، 2012 على الترتيب.  
(Azam,2015,p.693).

### 2- نشاط التمويل متناهي الصغر:

إن الوصول إلى وسائل تمويلية مختلفة للأفراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر يسهم في الحد من البطالة والمساهمة في تحسين دخول الأسر الأكثر فقراً، ويحقق أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي، وفي هذا الشأن فقد صدر رئيس الجمهورية بالقانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وفي تطبيق أحكام هذا القانون يقصد التمويل متناهي الصغر: كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية في المجالات

وبالقيمة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة بما لا يجاوز مائة ألف جنيه، ويجوز لرئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وفقاً للظروف الاقتصادية ومتطلبات السوق زيادة الحد الأقصى بما لا يتجاوز % 5 سنوياً، ويحظر القانون على الشركات والجمعيات تلقي ودائع كما أنه لا يمتد إلى البنوك فهي تعمل تحت إشراف البنك المركزي المصري (Azam,2015,p.699).

ولا يقتصر "التمويل متناهي الصغر" على الاقراض وإنما يمكن أن يشمل صيغ التأجير التمويلي والمرابحة والمتاجرة وما إلى ذلك.

وقد وافق مجلس أمناء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر على مد المهلة النهائية للحصول على الترخيص النهائي للجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى منتصف شهر نوفمبر 2015 بدلاً من نهاية شهر سبتمبر 2015. وتجدر الإشارة إلى أنه لأول مرة في مصر تقوم جهة رسمية بنشر أفلام إرشادية تعليمية على شبكة الانترنت تستهدف توعية الجمعيات والمؤسسات الأهلية بمختلف الجوانب المنظمة لعملها في مجال التمويل متناهي الصغر، حيث أنتجت الهيئة ستة أفلام وأتاحتها لأكثر من 600 جهة تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر ويأتي ذلك ضمن مبادرات الهيئة في تحقيق الشمول المالي واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجالات التوعية والتدريب (International Association of

Insurance,2017)

في إطار التطور الذي يشهده العالم في شتى المجالات والتنامى الذي طرأ على إقتصاديات معظم البلدان وخصوصاً القطاعات المالية والمصرفية وفي سبيل الحفاظ على هذا النمو المتزايد فقد برزت الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك في خضم المنافسة المتزايدة وقد ظهر ذلك جلياً في متطلبات مقررات بازل التي ركزت في مجملها على إدارة المخاطر المصرفية بمختلف أشكالها ومخاطر التمويل على وجه التحديد، لذا كان لازماً على القائمين على أمر المؤسسات المالية والمصرفية إيجاد الحلول الناجعة للتقليل من تلك المخاطر وذلك بالبحث عن بدائل فعالة تسهم إيجاباً في زيادة العائد على التمويل المصرفي وتقليل الفاقد - الخسائر- إلى أقل حد ممكن وبما أن عملية التمويل الجيد مبنية في الأساس على المعلومات أو للبيانات الشاملة عن العميل والعملية تمويلها فقد بدأ المختصون في مجال البنوك التفكير في تأسيس مراكز أو مؤسسات متخصصة تعمل على جمع وتحليل وحفظ بيانات كافة عملاء التمويل بالبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى وتقديم هذه البيانات لمانحي التمويل عند الطلب وذلك للاسترشاد بها عندما يتقدم إليها أى عميل للحصول على التمويل The Central (Bank of Egypt,2017).

تقوم أنظمة المعلومات الائتمانية بتجميع البيانات والمعلومات الائتمانية عن العملاء -افراد وشركات- سواء كانت بيانات ومعلومات إيجابية أو سلبية لمعرفة مجموع الالتزامات وقدرة عملاء الائتمان على السداد فى الأوقات المحددة، هذا وتأخذ بعض

الدول بنموذج الملكية العامة لنظام المعلومات الائتمانية، بينما يعتمد البعض الآخر على أنظمة المعلومات الائتمانية الخاصة ، وقد استقر الأمر في جمهورية مصر العربية على وجود نظامين للمعلومات الائتمانية أحدهما مملوك ملكية عامة (نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري) والآخر مملوك ملكية خاصة الشركة المصرية للاستعلام الائتماني. "I-Score" وقد حددت المواد 65 ، 66 ، 67 من قانون البنك المركزي المصري اولجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 الإطار القانونى لأنظمة تسجيل أرصدة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء البنوك وشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني وشركات التأجير التمويلي وشركات التمويل العقاري ، كما حددت المواد 30 ، 32 ، 33 من اللائحة التنفيذية للقانون أساليب العمل بنظام تجميع البيانات والاحصاءات الائتمانية (The

Central Bank of Egypt,2017)

وتهدف أنظمة المعلومات الائتمانية إلى وضع الأسس العامة والضوابط اللازمة لجمع البيانات والمعلومات الائتمانية للعملاء وتبادلها وحمايتها، وذلك للمساعدة فى إعداد السياسات الائتمانية السليمة واتخاذ الحد الائتماني الصحيح والتقليل من مخاطر التمويل، مما يؤدي إلى تعزيز الشفافية فى القطاع المالي دعم الاستقرار المالي للدولة. ( Azam,2015,p.701 )

#### 4- نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري:

تم تأسيس الإدارة العامة لتجميع مخاطر الائتمان المصرفى بالبنك المركزي المصري وفقاً لنص المادة 55 من قانون البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957 وذلك

بهدف تجميع بيانات عملاء الائتمان على أن يقتصر الاطلاع على البيان المجمع لأي عميل على البنك الذي يتقدم له العميل بطلب تسهيل ائتماني وقد نظمت المواد أرقام 65 ، 66 ، 67 من قانون البنك المركزي المصري اولجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 والمواد أرقام 30 ، 32 ، 33 من لائحته التنفيذية الإطار القانونى للنظام المركزى لتسجيل أرصدة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء البنوك وشركات التأجير التمويلى وشركات التمويل العقارى، كما حددت محتوى وأساليب العمل بنظم تجميع البيانات الإحصائية اولائتمانية ) .

(International Association of Insurance,2017)

### 2 - النموذج القياسي :

نقوم في هذا الفصل بتقديم عرض منهجي للخطوات والطرق والأساليب القياسية التي تم اعتمادها في الدراسة، وذلك من خلال التعرض لطبيعة متغيرات الدراسة والبيانات التي تم توفيرها فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة والمصادر التي حصلنا منها على هذه البيانات، حيث يتم توضيح الفترة الزمنية التي تتم دراسة المتغيرات ويتم شرح ماهية المتغيرات التي نقوم بدراستها بغرض تحليل دور الشمول المالي في النشاط الاقتصادي المصري ثم نقدم صياغة رياضية واضحة للنماذج القياسية التي نهدف لتقديرها من خلال هذه الدراسة. ولقد تم استخدام استعراضاً منهجياً تفصيلياً للمنهج القياسي الذي استخدمته الباحثة في تقدير النماذج القياسية ودراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة .

## الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر

تشتمل هذه الدراسة على 5 متغيرات اقتصادية تم الاعتماد عليها في تقدير النماذج القياسية، بغرض الإجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة ويمكن تصنيف متغيرات الدراسة في النموذج القياسي على النحو الآتي :

جدول رقم (1) متغيرات الدراسة ورموزها

Variable	الرمز	المتغير
Gross Domestic Product	GDP	الناتج المحلي الاجمالي (متغير تابع)
Automatic Machine	ATM	عدد ماكينات الصراف الالي (متغير مستقل)
Depositors	DE	عدد الموديعين في البنوك التجارية (متغير مستقل)
Phone users for bank accounts	PU	عدد مستخدمي الهواتف للحسابات البنكية (متغير مستقل)
Branches Networks	BN	عدد شبكات فروع البنوك التجارية (متغير مستقل)

الهدف من استخدام أي نموذج قياسي هو إيجاد حل مناسب لمشكلة الدراسة مع التحليل النظري للمعلومات المتاحة عن المشكلة الاقتصادية، وبالتالي تمكين صانعي السياسة من وضع سياسية اقتصادية مقبولة وذات فاعلية. فيتم استخدام النموذج كإختبار عام ليدل على مدى صحة فرضية الدراسة، والقدرة على إظهار هذه الفرضية وتوضيح نتائجها لتطبيقها على المشكلة محل الدراسة.



## الاء القاضي

وقد أثبت النموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة صحة أحد فرضيات الدراسة بوجود آثار إيجابية للشمول المالي على المتغيرات الاقتصادية الكلية. ومن أجل التعرف على طبيعة وقوة العلاقة بين الشمول المالي وتلك المتغيرات الاقتصادية الكلية، تم توضيح تأثير التطوير المصرفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث جاءت متفقة مع التحليل النظري وفقا للفكر النيوكلاسيك .

### • تأثير وتحليل المتغيرات على الناتج المحلي الاجمالي :

تم تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة أوزان المربعات الصغرى المعممة EGLS لتقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد حيث أن الجدول رقم (2) يوضح نتائج كلا من المتغيرات الأربعة على الناتج المحلي الاجمالي  
جدول رقم (2) نتائج تقدير أثر متغيرات الشمول المالي على الناتج المحلي الاجمالي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
ماكينات الصراف الالي	0.1259	-1.548118	1.2	-199824.8
عدد الموديعين	0.1027	1.652456	15.80127	26.11091
فروع البنوك التجارية	0.0000	14.41973	6.8	993968.1
عدد مستخدمي المحمول للحسابات البنكية	0.8396	0.203073	6.9208	1.4108
C	0.0045	-2.930586	8.0210	-2.3511
<b>Effects Specification</b>				
<b>Cross-section fixed (dummy variables)</b>				
<b>Weighted Statistics</b>				
<b>R-squared</b>	<b>0.797449</b>		<b>F-statistic</b>	<b>7.1</b>
<b>Adjusted R-squared</b>	<b>0.786351</b>		<b>Prob(F-statistic)</b>	<b>0.00</b>
<b>S.E. of regression</b>	<b>3.1</b>		<b>Durbin-Watson stat</b>	<b>1.63</b>

ويبين اختبار  $F$  ارتفاع المعنوية الإحصائية للنموذج، وهذا يعني ملائمة النموذج في شرح العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وبين متغيرات الشمول المالي. كذلك يمكن ملاحظة أن معامل التحديد ( $R^2$ ) مرتفعة نسبياً و هي 79 % و الذي يشير أن 79 % فقط من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي تعود إلى متغيرات الشمول المالي المدرجة في هذا النموذج المقدر وتبين من خلال إحصائية دربن واتسون (Durbin-Watson) وبالبالغة قيمتها (1.63) أنها تقع ضمن المنطقة الحرجة.

تبين أن لمتغير عدد الموديعين في البنوك التجارية تأثير معنوي موجب على متغير الناتج المحلي الاجمالي للدول المدرجة في النموذج ، في حين لم يظهر عدد ماكينات الصراف الالي تأثير كبير على الناتج المحلي الاجمالي في هذه المجموعة أما فيما يتعلق بتأثير متغيرات عدد فروع البنوك التجارية وعدد مستخدمي الهاتف المحمول للحسابات البنكية ، فالنتائج تظهر معنوية تأثيرهما على الناتج المحلي الإجمالي .

بعدما تعرفنا على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يتم التقدير باستخدام نماذج البيانات الطولية من خلال استخدام كلا من نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) و نموذج التأثيرات العشوائية و كانت النتائج المقدره عن طريق برنامج (EViews 8) كالآتي :

جدول رقم (3) نتائج تقدير أثر متغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي  
نماذج (FEM-REM)

نماذج التقدير		
REM	FEM	
-2.35	4.43	معامل C
0.797449	0.887275	معامل التحديد
1.637491	1.584452	احصائية D.W
0.000000	0.000000	احتمالية Fisher
Panel EGLS	Panel Least Squares	طريقة التقدير

المصدر : من اعداد الباحثة من بيانات البنك الدولي

يبين الجدول السابق أن القيم الاحتمالية للمعاملات الجزئية لكلاً من النموذجين FEM و REM أقل من 0.05 مما يعني أن النموذجين مقبولين احصائياً كذلك معامل التحديد ( $R^2$ ) ذو معنوية إحصائية حيث بقيمة عالية نسبياً في النموذجين بما يفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي تفسرها المتغيرات المستقلة في الدراسة بنسبة 0.88 في نموذج FEM ونسبة 0.79 في نموذج REM.

### 3- نتائج الدراسة :

1. تحقق فرضية الدراسة بوجود اثار إيجابية للشمول المالي على الناتج المحلي الإجمالي .
2. تمثل أدوات السياسة المالية وسيلة لضبط أوضاع المالية العامة وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك مع وجود استراتيجية مناسبة يتم تصميمها عند القيام بالشمول المالي واستخدام تمويل المشروعات الصغيرة كأداة

مقترحة لتحقيق الشمول المالي بحيث تكون سهلة وبسيطة وقوية ومعبرة عن المتغيرات الاقتصادية.

3. تطور أعداد البنوك العاملة في مختلف الدول وفروعها أثر بشكل ايجابي على ودائع الجمهور.

4. أن هناك مجموعة من الآثار الاقتصادية التي تنشأ عند تطبيق الشمول المالي حيث يسهم الشمول المالي في تخفيف التفاوت في توزيع الدخل .

5. ساهمت مؤسسات الإقراض المتخصصة في نشر وتعميم الخدمات المالية وخاصة التمويل للفئات المحرومة من الاستفادة من خدمات القطاع المصرفي.

6. أثر حشد المدخرات المتمثل بودائع الجمهور بصورة معنوية ايجابية على حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة .

#### 4-توصيات الدراسة :

1- تدعيم العمل على ترسيخ فكرة البطاقات الائتمانية كبديل عصري للنقود من خلال خلق شعور لدى أفراد المجتمع بسهولة ويسر الحصول والتعامل مع تلك البطاقات، واستحداث نظم الدفع الإلكترونية بالمصارف لتحل محل النظم اليدوية.

2- ايجاد قاعده مالية يتم الارتكاز عليها عند القيام بالشمول المالي .

3- أهمية وجود توافق حكومي ومجتمعي حول القيام بعملية الشمول المالي وذلك من خلال تعبئة الرأي العام بأهمية الإصلاحات ومهارات الاتصال المجتمعي، ووضع الخطط الزمنية للمستهدفة لتنفيذه في كل مرحله من سنوات تطبيق الشمول المالي.

- 4- ضرورة العمل على ترشيد الاستهلاك في المجتمع المصري وزيادة الوعي لدى المواطنين بأهمية الادخار لما في ذلك من أهمية لعملية التراكم الرأسمالي و العمل على ايجاد السياسات والأدوات التي تساهم في تنمية الادخار .
- 5- التعجيل بخطى استعمال الهواتف المحمولة، وغيرها من التكنولوجيا في الخدمات المالية وزيادة فرص استفادة الفقراء من تلك الابتكارت كذلك مشاركة الحكومات في زيادة الائتمان الموجه للأفراد.
- 6- أهمية الاعتماد على نموذج حديث ومتطور لإنشاء شركات التمويل الأصغر مع وضع إطار رقابي وتمكينها من النفاذ إلى شرائح أوسع من السكان وعمل التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك والتحفيز على المنافسة بين مختلف موردي الخدمات المالية .

5-المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية :

- جميل يسي جرجس(2002)، "بطاقات الائتمان والدفع"، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي.
- العبيني عمر و بن محياوي سميحة( بدون سنة نشر ) ، مساهمة صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية.
- الوافي ، أحمد مهدي ( بدون سنة نشر ) ، البنوك الإسلامية والإستقرار المالي " مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة المملكة العربية السعودية .

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية :

- Arellano, M. and Bover, O., 1995. Another look at the instrumental variable estimation of error-components models. **Journal of econometrics**, 68(1), PP.29-51.
- Azam, M., 2015. The role of migrant workers remittances in fostering economic growth: The four Asian developing countries' experiences. **International Journal of Social Economics**, 42(8), PP.690-705.
- Aly, A.M.S. and Monem, A., 2014. Deciphering Abdel Fattah el-Sisi: President of Egypt's Third Republic. **Crown Center for Middle East Studies**, 82.

- Banerjee, A.V., Banerjee, A. and Duflo, E., 2011. Poor economics: **A radical rethinking of the way to fight global poverty**. Public Affairs.
- Eggoh, J., 2010. Développement financier, Instabilité financière et Croissance économique: **Un réexamen de la relation. Région et développement**, 32, PP.9–29.
- Johansen, S. and Juselius, K., 1990. Maximum likelihood estimation and inference on cointegration—with applications to the demand for money. **Oxford Bulletin of Economics and statistics**, 52(2), PP.169–210.
- Johansen, S., 1988. Statistical analysis of cointegration vectors. **Journal of economic dynamics and control**, 12(2–3), PP.231–254
- Luintel, K.B. and Khan, M., 1999. A quantitative reassessment of the finance–growth nexus: evidence from a multivariate VAR. **Journal of development economics**, 60(2), PP.381–405.
- Phillips, P.C., 1986. Understanding spurious regressions in econometrics. **Journal of econometrics**, 33(3), PP.311–340.
- [www.banquemisr.com.eg](http://www.banquemisr.com.eg).

- World Bank Group, 2013. **Global financial development report 2014: Financial inclusion (Vol. 2)**. World Bank Publications
- Demirgüç-Kunt, A. and Klapper, L., 2012. Measuring Financial Inclusion: **The Global Financial Inclusion Index**. **World Bank Policy Research Working Paper**, 6025.
- Adeoti, O. and Osotimehin, K., 2012. Adoption of point of sale terminals in Nigeria: Assessment of consumers' level of satisfaction. **Research Journal of Finance and Accounting**, 3(1), PP.1–6
- Aly, A.M.S. and Monem, A., 2014. Deciphering Abdel Fattah el-Sisi: President of Egypt's Third Republic. **Crown Center for Middle East Studies**, 82.
- Berthelemy, J.C. and Varoudakis, A., 1996. Economic growth, convergence clubs, and the role of financial development. **Oxford economic papers**, 48(2), PP.300–328.
- Chakrabarty, K.C., 2012, November. Financial inclusion: issues in measurement and analysis. In Keynote address, **BIS–BNM workshop on financial inclusion indicators**, Kuala Lumpur, November.



- Culpeper, R., 2012. The role of the G20 in enhancing financial inclusion. **Heinrich Böll Stiftung (The Green Political Foundation) Publication (February)**, PP.1–22.
- Dias, D. and McKee, K., 2010. Protecting branchless banking consumers: Policy objectives and regulatory options (Vol. 64). CGAP focus note.development and economic growth: evidence from panel unit root and cointegration tests. **Journal of development Economics**, 73(1), PP.55–7
- Hargreaves, C., 1994. A review of methods of estimating cointegrating relationships. **Nonstationary time series analysis and cointegration**, PP.87–131.
- Iyare, S. and Moore, W., 2011. Financial sector development and growth in small open economies. **Applied Economics**, 43(10), PP.1289–1297.
- Kar, M. and Pentecost, E.J., 2000. Financial development and economic growth in Turkey: further evidence on the causality issue. **Universitäts–und Landesbibliothek Sachsen–Anhalt**.
- Lee, J., 1996. Financial development by learning. **Journal of Development Economics**, 50(1), PP.147–164.

- Ravallion, M., 2012. Fighting Poverty One Experiment at a Time: A Review of Abhijit Banerjee and Esther Duflo's "Poor Economics: **A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty.**
- Shaw, Z. and Vassallo, S.J., 2011. G20 Leaders' Conclusions on Microfinance, 2008–2010. **G20 Research Group.**
- Taylor, L., 1983. Structuralist macroeconomics: **Applicable models for the third world.** Basic Books.
- Warman, F. and Thirlwall, A.P., 1994. Interest rates, saving, investment and growth in Mexico 1960–90: Tests of the financial liberalisation hypothesis. **The Journal of Development Studies**, 30(3), PP.629–649.